المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

هوية أردنية.. رؤية عالمية

التقرير السنوي لعام

٢٠٢٠

صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة
(رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة)

جدول المحتويات

كلمة الأمين العام ٢
رؤيتنا، رسالتنا، قيمنا ٤
أثر عملنا ٦
مجالات عملنا ٧

أولاً: حماية الأسرة من العنف
ثانيًا: الارشاد الأسري
ثالثًا: كبار السن
رابعًا: تنمية الطفولة المبكرة
خامسًا: التطوير التشريعي
سادسًا: البحث والدراسات
سابعًا: الاتصال والمتابعة
ثامنًا: التطوير المؤسسي

توجهاتنا المستقبلية ٢٠
مواردنا المالية ٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الأمين العام

لقد جاءت انجازات المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال العام ٢٠٢٠ بوقفات متميزة في كافة المجالات التي يعمل عليها من خلال تنفيذ المشاريع والمبادرات والبرامج الهادفة لتحسين مستوى نوعية حياة الأسرة الأردنية وأفرادها على الرغم من التحديات التي واجهت العالم في ظل جائحة كوفيد ١٩، والتي كان أثرها واضح على كافة القطاعات. فضمن مجال الحماية وبناءً على مراجعة ما تم تنفيذه من توصيات لجان تقصي الحقائق التي شكلت حول حالات عنف أسري أودت بحياة أطفال ونساء في المجتمع الأردني؛

وبناءً على ما تم انجازه في الخطة التنفيذية لتعزيز استجابة المؤسسات لحالات العنف قام المجلس وتحت اشراف الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف بإعداد مصفوفة بالأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية للمساهمة بزيادة قدرة وكفاءة المؤسسات في استجابتها المتكاملة والشاملة لحالات العنف، وقد تم اعتماد الخطة والمصفوفة من رئاسة الوزراء، بالاضافة الى إعداد الأدلة التدريبية والاجرائية المتعلقة ببعض المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بحماية الأسرة من العنف. وفي مجال الطفولة؛ وانطلاقًا من أهمية السنوات الأولى في حياة الطفل، وأهمية المعرفة بأبرز الخصائص النمائية للأطفال في السنوات الأولى وبناءً على وثيقة المعايير النمائية للأطفال دون الخمس سنوات تم إعداد دليل متخصص لأنشطة الأطفال من الميلاد لغاية الخمس سنوات، والذي يعد من أهم المراجع العلمية الهادفة لتنمية مهارات الأطفال لكل من العاملين مع الأطفال والأهل على حدٍ سواء.

وايمانًا بدور اليافعين في المشاركة في اتخاذ القرار في القضايا التي تعني الطفولة واليافعين فقد تم تشكيل فريق من (٣١) نائب من برلمان الطفل الأردني، وتم العمل على بناء قدراتهم من خلال عقد مجموعة من البرامج التدريبية تضمنت فن المناظرة، والتربية الإعلامية ومهاراتها. وضمن هذا المجال ايضًا قام المجلس بالتعاون مع اليونيسف بتنفيذ حملة "الوباء المتسلل في زمن الجائحة" لمحاربة التنمر الإلكتروني، والتي شهدت تفاعلاً إعلاميًا وتربويًا وشعبيًا على نطاق واسع عبر منصات التواصل الاجتماعي ومنها: إنستغرام، فيس بوك، والتيك توك، حيث تم استهداف (٦٠) من الناشطين والمؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي ليكونوا شركاء في نشر المعرفة والتوعية عبر صفحاتهم وحساباتهم والتي تحظى بمتابعة هائلة ومميزة، وإيماناً بدورهم الفاعل في عملية التأثير الإيجابي وتحديدًا في إيصال المعلومات، ونشر التوعية بين اليافعين، حيث كانت نسبة المتابعة من قبل اليافعين للحملة (٥٧٪) أغلبهم من العاصمة عمان وتوزع الباقي على باقي المحافظات.

وجاءت مخرجات مشروع "دعم وتفعيل إنشاء الحضانات المؤسسية في القطاعين العام والخاص"من خلال تأثيث وتجهيز (١٢) حضانة مؤسسية في القطاعين العام والخاص، وبعدد تراكمي (٧٠) حضانة منذ بداية المشروع، كما وتم توفير (٢٤٣) فرصة عمل للفتيات في الحضانات المؤسسية التي تم تشغيلها، وتدريب (٤٠) فتاة من مخزون ديوان الخدمة المدنية على مهارات الطفولة المبكرة والعمل في الحضانات وبعدد تراكمي (٧٠٩) فتاة منذ انطلاقة المشروع. ولمعرفة الأثر لعمل هذه الحضانات فقد استفاد حوالي (١٨٥٠) طفلًا من أطفال العاملين والعاملات في الحضانات التي تم تشغيلها منذ البدء بالعمل على المشروع في العام ٢٠١٤ والمُنفّذ بالتعاون مع وزارة العمل وبدعم من هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية.

وفي مجال كبار السن؛ فقد قام المجلس بإعداد تقرير منتصف المدة للخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لكبار السن للأعوام ٢٠١٨ – ٢٠٢٠ ، والذي أظهر أبرز الانجازات التي قامت المؤسسات بتنفيذها خلال هذه الفترة، ومنها موافقة رئاسة الوزراء على إنشاء صندوق لدعم كبار السن، كما وجاء من أبرز توصياته أهمية إعداد نظام متابعة وتقييم لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لكبار السن.

وضمن المجال التشريعي؛ فقد حقق المجلس إنجازًا بما يتعلق بتقنية الربط التلفزيوني، وسماع شهادة الطفل ضحية الجريمة أو الشاهد عليها الذي يجب حمايته بهدف الحدّ من الصدمة النفسية وضمان أدائه للشهادة في بيئه آمنة ومريحة، وذلك من خلال وجوده في غرفة تابعة للمحكمة تمكنه من الإدلاء بشهادته بمعزل عن الجاني وبنفس الوقت تُمكن هذه التقنية الجاني ووكيل دفاعه من الإستماع إلى شهادة الطفل ومناقشته بها؛ وقد تم الربط بين إدارات مديرية الأمن العام المعنية (حماية الأسرة) وكل من النيابة العامة والمحاكم المختصة بجهاز ربط التلفزيون، بالإضافة الى إعداد المسودة الأولى لدليل استخدام التقنية الحديثة في اجراءات المحاكمة والملاحقة.

وضمن برامج تعزيز القدرات ورفع الوعي فقد نفذ المجلس العديد من البرامج التدريبية والتوعوية في كافة المجالات وذلك على أدلة وكتيبات تم إعدادها بالتعاون والتنسيق سواءً مع الجهات المعنية أو مع خبراء متخصصين في مجال الأسرة وأفرادها، وحققت هذه البرامج هدفها باستهداف ما يقارب (١٠٠٠) في البرامج التدريبية والجلسات التوعوية والذين يمثلون المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومستفيدين من البرامج التوعوية من أبناء المجتمع المحلي. بالإضافة الى تنفيذ عدد من الندوات الأسرية تضمنت أثر جائحة كوفيد ١٩ على العلاقات والروابط الأسرية وعلى النواحي الاقتصادية، وأثرها عل بعض الفئات كالأطفال وكبار السن والأحداث، بالاضافة الى العنف الأسري وآثاره على الأسرة، وقد خرجت هذه الندوات بعدد من التوصيات تم رصدها وإرسالها للجهات المعنية.

نأمل من جملة هذه الإنجازات والتي تم تدعيمها بالمعلومات والبيانات أن تصب في مصلحة أسرتنا الأردنية، ولا يسعنا في الختام إلا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة على توجيهاتهم ودعمهم المتواصل للأمانة العامة، وعلى جهود أبنائه وبناته في تحقيق هذه الإنجازات. مؤكّدين حرصنا على مواصلة عملنا بنهج العمل التشاركي الذي انتهجه المجلس منذ بداية تأسيسه، وداعيّن الله العلي القدير أن يوفّقنا جميعًا للعمل لما فيه مصلحة أبناء وطننا العزيز في ظل مولاي حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم – حفظه الله ورعاه–.

والله ولي التوفيق

الأمين العام
محمد فخري مقدادي

المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

هوية أردنية ... رؤية عالمية
Jordanian Identity ... Global Vision

رؤيتنا:

بيئة معززة تمّكن الأسرة الأردنية من تحقيق استقرارها ورفاهها.

رسالتنا:

المساهمة في رسم وتوجيه السياسات العامة، ودعم الجهود لتعزيز مكانة الأسرة الأردنية وتعظيم دورها والمحافظة على موروثها القيمي والحضاري.

قيمنا:

- الشفافية والمساءلة.
- المصداقية.
- الريادة.
- الخبرة والكفاءة.
- الإبتكار.
- المنهج العلمي.
- الجودة.
- التطوير والتحسين.
- الشراكة الفاعلة.
- المتابعة والتقييم.

الحاكمية:

يضم مجلس الأمناء وزراء الوزارات التالية: (وزارة التربية والتعليم، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية)، ومدير الأمن العام، ورئيس ديوان التشريع والرأي، إضافة إلى عدد من الذوات بصفاتهم الشخصية. يعتبر هذا المجلس من دعائم المجلس حيث يعمل على رسم السياسات وإستراتيجياتها وإقرار الخطط اللازمة لتنفيذها، وينبثق عن هذا المجلس لجنة تنفيذية: تتولى عدد من المهام المنصوص عليها في قانون المجلس. وتقوم الأمانة العامة: والتي يرأسها أمين عام المجلس ومكونة من جهاز إداري من موظفين للقيام بعدد من المهام المنصوص عليها في قانون المجلس.

أعضاء مجلس الأمناء:

- صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة /رئيس مجلس الأمناء.
- معالي الدكتور رجائي صالح المعشر/نائب الرئيس.
- معالي وزير التربية والتعليم.
- معالي وزير التنمية الاجتماعية.
- معالي وزير الصحة.
- معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي.
- معالي وزير الأوقاف و الشؤون والمقدسات الإسلامية.
- عطوفة العين فاضل الحمود .
- عطوفة مدير الأمن العام.
- عطوفة رئيس ديوان التشريع والرأي.
- معالي السيد نبيه شقم.
- عطوفة الدكتورة سوسن المجالي.
- سعادة الدكتور مؤمن الحديدي.
- سعادة الدكتورة أدب السعود.
- عطوفة الاستاذه الدكتورة عبير دبابنة
- سعادة الدكتورة ناديا السرور.
- سعادة الدكتورة إيمان الحسين العواملة.
- عطوفة الدكتور محمد فخري مقدادي/أمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة.

أثر عملنا :

حضانات مؤسسية: إنشاء (١٢) حضانة مؤسسية بمجموع (٧٠) حضانة من عام ٢٠١٤ - ٢٠٢٠ .

ندوات أسرية حول أثر جائحة كوفيد ١٩ : استهدفت ١٥٠ من ممثلي المؤسسات الوطنية.

جلسات توعوية: استهدفت (٣١٠) من ممثلي المؤسسات الوطنية وأبناء المجتمع المحلي.

دورات تدريبية: استهدفت (٦٣٠) متدرب ومتدربة من مختلف المؤسسات الوطنية المعنية.

لقاءات لموظفي المجلس عبر الاتصال المرئي: (٢٠) لقاء تناولت مختلف مجالات عمل المجلس.

حملة التنمر الالكتروني: مليون يافع و يافعة شاركوا في فعاليات الحملة لمحاربة التنمر الإلكتروني.

أخبار صحفية: رصد (٣٠) خبرًا في مختلف وسائل الإعلام من صحف ومواقع.

لقاءات تلفزيونية وإذاعية: (٢٥) لقاء لتغطية أنشطة المجلس المختلفة.

مجالات عملنا

اولاً:
مجال حماية الأسرة من العنف

قام المجلس خلال العام ٢٠٢٠ بتطوير دليل العاملين في وزارة الداخلية للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع لاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل كأول دليل اجرائي متخصص في وزارة الداخلية للتعامل مع حالات العنف؛ بهدف توحيد الجهود المقدمة، وتنظيم إجراءات تعامل الوحدات الإدارية مع حالات العنف، وبصورة تضمن سهولة الإجراءات وتسلسلها وآليات متابعتها، ويحدد أدوار ومسؤوليات العاملين في الوحدات الإدارية بكافة مستوياتها (المحافظات، المتصرفيات، الأقضية) وعلاقتها مع المؤسسات الشريكة المعنية بالتعامل مع حالات العنف بشكل يسهم في الاستجابة المتكاملة لحالات العنف، وبما ينسجم مع المرجعيات الوطنية حيث تحققت الانجازات التالية :

- اعتماد الدليل كمرجع لكافة كوادر وزارة الداخلية المعنية بالتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الإجتماعي، والعنف الأسري، وحماية الطفل .
- إعداد حقيبة تدريبية لإجراءات وزارة الداخلية للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، والعنف الأسري، وحماية الطفل.
- تدريب فريق محوري (TOT)من الحكام الاداريين / وزارة الداخلية مكون من (٢٠) مدرب مؤهل للتدريب على الدليل.

كما تم تطوير دليل إجراءات وزارة الصحة للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل، والذي يهدف الى مأسسة العمل في تطبيق الدليل وتحسين جودة الخدمات المقدمة لحالات العنف لتوحيد الجهود المقدمة وينظم إجراءات تعامل وزارة الصحة على كافة مستوياتها (المركز الصحي، المستشفيات، الحالات المحولة من جهات اخرى) مع حالات العنف، وبصورة تضمن سهولة الإجراءات وتسلسلها وآليات متابعتها، ويحدد أدوار ومسؤوليات العاملين فيها وعلاقتها مع المؤسسات الشريكة المعنية بالتعامل مع حالات العنف بشكل يسهم في الاستجابة المتكاملة لحالات العنف، وبما ينسجم مع المرجعيات الوطنية حيث تحققت الانجازات التالية:

كما وتم ايضاً تطوير دليل إجراءات إدارة حماية الأسرة للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل، وجاءت أبرز إنجازاته كالتالي:

- إعداد المسودة الثانية لدليل إجراءات إدارة حماية الأسرة للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الإجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل متضمن :
- إعداد معايير لفحص حالات العنف في عيادات الطب الشرعي لإدارة حماية الأسرة .
- إعداد آلية لنقل مهام إدارة الحالة الى مكاتب الخدمة الاجتماعية /إدارة حماية الأسرة ودورالرعاية الايوائية .

وضمن تطوير الأدلة الإجرائية فقد تم تطوير دليل اجراءات وزارة التربية والتعليم للتعامل مع حالات العنف الأسري وحماية الطفل والعنف المدرسي، والذي يهدف الى مأسسة العمل في تطبيق الدليل وتحسين جودة الخدمات المقدمة لحالات العنف لتوحيد الجهود المقدمة، وينظم إجراءات تعامل وزارة التربية والتعليم على كافة مستوياتها (المدرسة ، مديرية التربية والتعليم ، مركز الوزارة) مع حالات العنف، وبصورة تضمن سهولة الإجراءات وتسلسلها وآليات متابعتها، ويحدد أدوار ومسؤوليات العاملين فيها وعلاقتها مع المؤسسات الشريكة المعنية بالتعامل مع حالات العنف بشكل يسهم في الإستجابة المتكاملة لحالات العنف، وبما ينسجم مع المرجعيات الوطنية حيث تحققت الإنجازات التالية :

- اعتماد دليل إجراءات وزارة التربية والتعليم للتعامل مع حالات العنف الأسري وحماية الطفل والعنف المدرسي كمرجع لكافة كوادر وزارة التربية والتعليم المعنية بالتعامل مع حالات العنف الاسري وحماية الطفل والعنف المدرسي .
- دليل تدريبي لإجراءات وزارة التربية والتعليم للتعامل مع حالات العنف الأسري وحماية الطفل والعنف المدرسي .
- تدريب فرق محورية (TOT)من رؤساء أقسام الارشاد في وزارة التربية والتعليم لإقليم (الجنوب، الوسط) مكون من (٤٠) مدرب مؤهل على الدليل .

وضمن مجال الحماية ايضًا؛ قام المجلس بتطبيق إجراءات الإستجابة الفورية واجراءات إدارة الحالة في اقسام إدارة حماية الأسرة ورفع كفاءة ومهارات وقدرات العاملين في أقسام الإدارة من مقدمي الخدمات (الشرطية ، الإجتماعية ، الطب الشرعي ، الطب النفسي) ورفع مهنيتهم في تطبيق منهجية إدارة الحالة ومتطلباتها وبشكل يضمن إجراءات وآليات المتابعة ضمن الأدوار والمسؤوليات المناطة بفريق إدارة الحالة ، ويعزز نهج المساءلة والمتابعة حيث تحققت الانجازات التالية :

- تدريب (٥٠) من مقدمي الخدمات (الشرطية ، الإجتماعية ، الطب الشرعي ، الطب النفسي) المعنيين بالتعامل مع حالات العنف من داخل اقسام إدارة حماية الأسرة (جرش ، مأدبا ، البلقاء) حول إجراءات تطبيق منهجية ادارة الحالة ومتطلباتها وبشكل يضمن إجراءات وآليات المتابعة ضمن الأدوار والمسؤوليات المناطة بفريق ادارة الحالة ، وتعزيز نهج المساءلة والمتابعة.

• إجراء ثلاث زيارات دعم فني من قبل فريق الدعم الفني لتطبيق مأسسة إجراءات الإستجابة الفورية في أقسام إدارة حماية الأسرة (جرش ، مأدبا، البلقاء) حول مدى الإلتزام بتطبيق منهجية ادارة الحالة ومتطلباتها.

ولضمان تطبيق معايير الإعتماد وضبط الجودة للخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري؛ قام المجلس بتطبيق المعايير المعتمدة على أربع مراكز من المراكز التابعة لمعهد العناية بصحة الاسرة والطفل والتي تقدم خدماتها لحالات العنف (صويلح، الزرقاء، عجلون، الكرك)، ووضع خطط تنفيذية للمراكز بشكل تحقق وتلبي متطلبات المعايير، والخروج بنموذج وطني ريادي مطبق للمعايير من المراكز المستهدفة.

وبناءً على ما تم تنفيذه من توصيات لجان تقصي الحقائق التي شكلت حول حالات عنف أسري أودت بحياة اطفال ونساء في المجتمع الأردني، وبناءً على ما تم انجازه في الخطة التنفيذية لتعزيز استجابة المؤسسات لحالات العنف؛ قام المجلس وتحت إشراف الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف بإعداد مصفوفة بالأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية للمساهمة بزيادة قدرة وكفاءة المؤسسات في استجابتها المتكاملة والشاملة لحالات العنف.

كما وتم خلال العام ٢٠٢٠ عقد شراكة وتعاون مع جمعية النساء العربيات في الأردن لتنفيذ نشاط مشترك (تدريب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على إجراءات العمل الوطنية الموحدة للوقاية والاستجابة لحالات العنف في الاردن) تحت مشروع إقليمي لمناهضة العنف ضد النساء في منطقة جنوب المتوسط بالشراكة مع المبادرة النسوية الاورو متوسطية بهدف القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز البيئة الاجتماعية، وضمن ذلك فقد تم تدريب ١٤٠ مشارك ومشاركة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية على اجراءات العمل الوطنية الموحدة للوقاية والاستجابة لحالات العنف في الأردن من خلال جمعية النساء العربيات .

ثانياً:

مجال الإرشاد الأسري

قام المجلس في هذا المجال بتنفيذ برنامج توعوي مع مراكز للإرشاد الأسري التي افتتحها المجلس بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والجمعيات من خلال عقد محاضرات توعوية بعضها كان عبر الإتصال المرئي لأبناء المجتمع المحلي حول تأثيرات جائحة كوفيد على الأسرة الأردنية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة لعقد محاضرات صحية حول تعامل الأسر للممارسات الصحيحة للوقاية والحماية من هذه الجائحة، والتي استهدفت ما يقارب (٢٥٠) من ابناء المجتمع المحلي.

ثالثاً:

مجال كبار السن

قام المجلس بإعداد تقرير منتصف المدة لمراجعة أنشطة الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لكبار السن، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والذي أظهر أبرز الإنجازات التي قامت المؤسسات بتنفيذها خلال الفترة ٢٠١٨ – ٢٠٢٠ ومنها؛ موافقة رئاسة الوزراء على إنشاء صندوق لدعم كبار السن، بحيث تم تشكيل لجنة من أمين عام وزارة التنمية الاجتماعية، وأمين عام وزارة المالية، وأمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة لدراسة نظام الصندوق، والذي تم إرساله لديوان التشريع في رئاسة الوزراء، كما وتم شمول التأمين الصحي لكبار السن لإعمار ٦٠ عامًا فما فوق، كما وأظهر التقرير أبرز التحديات التي تواجه هذه الفئة، والتي تمركزت حول عدم وجود نظام متابعة، بالإضافة الى عدم وجود إجراءات يتم اتخاذها لهذه الفئة في الأزمات.

بالإضافة الى ذلك فقد قام المجلس بإنتاج مواد إتصالية تمثلت بفيديوهات قصيرة حول " أثر جائحة كوفيد على كبار السن"، بالإضافة الى فيلم وثائقي حول عمل المجلس مع الشركاء على مأسسة قضايا كبار السن.

كما تم إعداد مداخلة للأردن تتضمن أبرز ما يقدم في الأردن من خدمات صحية وتعليمية وبيئية لكبار السن، وإدراجها على موقع الأمم المتحدة ضمن جلسة الفريق الأممي العامل حول الشيخوخة، والذي يسعى لصياغة اتفاقية دولية لكبار السن.

رابعاً:

مجال تنمية الطفولة المبكرة

قام المجلس بالتعاون مع اليونيسف خلال العام ٢٠٢٠ بتشكيل فريق جديد من اليافعين وبالتعاون مع برلمان الطفل الأردني حيث تم بناء قدرات الفريق من خلال عقد برنامج تدريبي حول المناظرات وبمشاركة (٣١) من اليافعين واليافعات، والذي أختتم بعقد مسابقة مناظرات بين مجموعات العمل، وبتحكيم من ممثلين من المجلس ومن أمانة برلمان الطفل الأردني كتطبيق عملي للمهارات التي اكتسبها الفريق خلال التدريب، كما وتم عقد برنامج تدريبي آخر لتأهيل اليافعين حول الثقافه الإعلامية وبمشاركة (٣٦) نائب من الأطفال من جميع المحافظات في المملكة، والذي استمر لمدة أسبوع حيث تم بناء قدرات مجموعة من اليافعين واليافعات من خلال تدريبهم على أسس ومبادئ التربية الإعلامية والمعلوماتية، لتعزز امتلاك الفريق لمنظومة المعارف والمهارات والكفايات التي تمكنهم من إستخدام مصادر الإعلام والمعلومات، واستخدمت تقنية الإتصال المرئي لتنفيذ البرنامجين التدريبيين.

كما عمل المجلس وتحت مظلة الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة، وبالتعاون مع اللجنة المشكلة من كل من وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة على دليل إجراءات العمل لتدابير السلامة والوقاية الصحية للحدّ من انتشار فيروس كورونا ١٩ في الحضانات حيث استهدف الدليل؛ الكوادر العاملة في دور الحضانة من مربيات، وعاملات، بالإضافة إلى اولياء أمور الأطفال، ويوضح الدليل أهم الاجراءات الواجب اتباعها لاستقبال الأطفال وعمليات التنظيف والتطهير والتعقيم، بالإضافة لشروط فتح المنشأة، كما بين الدليل آلية عزل الأطفال المشتبه فيهم ومراعاة التباعد الاجتماعي والإجراءات الوقائية لمقدمي الرعاية، ومن ثم تم مراجعة الدليل، واضافة ملحق حول سيناريوهات إجراءات العمل في الحضانات حسب سيناريوهات الوضع الوبائي في المنطقة، وتم تعميمه من قبل وزارة التنمية الاجتماعية على الحضانات التابعة لها .

كما تم العمل وبتكليف من قبل معالي وزير المياه والري/ رئيس لجنة الخدمات والبنى التحتية والشؤون الاجتماعية على إعداد "أسس العمل في رياض الأطفال والنوادي الصيفية في ظل جائحة كورونا" حيث تم تشكيل لجنة فنية منبثقة من أعضاء الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة للعمل على إعداد هذا الدليل والذي استهدف الكوادر العاملة في المنشآت مقدمة الخدمة للأطفال من معلمين ومعلمات، وعاملين وعاملات، بالإضافة إلى أولياء امور الأطفال وأطفالهم، كما تضمن الدليل الاجراءات العامة والتعقيم والنظافة والشؤون الادارية وكيفية استقبال الأطفال وأنشطة المنشأة والاجراءات الوقائية أثناء استخدام وسائل النقل.

واستكمل المجلس عمله على دليل المعايير النمائية للطفولة، والذي تم إعداده بالتعاون مع برنامج الخليج العربي (اجفند) حيث جاءت مخرجاته خلال العام ٢٠٢٠ ؛ بإعداد سجلات تقييم للأطفال منبثقه من المعايير النمائية، وتم تجريبها على ٢٢٧ طفل من كافه الفئات العمرية بحيث تكون قابلة للتطبيق من قبل مقدمي الرعاية في دور الحضانات والأهل، كما تم عقد جلسات بؤرية مركزة مع مجموعة من المربيات والأهل للتأكد من وضوح وسلاسة اللغة المستخدمة ووضوح الفقرات. لاحقا تم تحكيم الدليل والمعايير من ذوي الخبرة والإختصاص في هذا المجال ليكون مرجعًا علميًا وعمليًا حول عدد من الأنشطة التعليمية التفاعلية والتي يبلغ عددها (٧٠٠) نشاط، والتي يحتاجها الأطفال بمرحلة الطفولة المبكرة، وذلك ليتسنى لمقدمي الرعاية والأهالي تطبيقه للفئة العمرية التي تمتد من "يوم إلى خمسة اعوام " لدعم كافة جوانب النمو والتطور لدى الطفل.

وضمن مشروع "رعاية الطفولة المبكرة والتعليم (ECCD) المنفذ بالتعاون مع جمعية الخدمة الجامعية العالمية في كندا (WUSC)، وبالشراكة مع مؤسسة التدريب المهني والممول من الحكومة الكندية جائت الإنجازات على النحو الآتي:

- تشكيل لجنة من الشركاء والجهات ذات الصلة في الطفولة المبكرة والحضانات بهدف مراجعة المنهاج التدريبي "مربية / حاضنة أطفال" لتسكينه مستقبلًا كأحد المسارات المهنية في مؤسسة التدريب المهني.
- الانتهاء من اعتماد (٣) أجزاء من أصل (٥) أجزاء للمنهاج التدريبي الخاص بتأهيل الفتيات لمزاولة مهنة "مربية/ حاضنة " للعمل في الحضانات.
- تأهيل البنية التحتية وتجهيز قاعتين تدريبيتين فبكل الوسائل والأدوات التدريبية اللازمة في كل من مركز تدريب مهني إناث إربد، ومركز تدريب مهني ماركا الفندقي والسياحي.
- تأهيل البنية التحتية وتجهيز مختبر حضانة (Innovation Lab)) في مركز تدريب مهني ماركا لغايات التدريب والتأهيل على منهاج "مربية/ حاضنة".
- عقد ورشة عمل توجيه لمدة (٣) أيام وعبر تقنية الاتصال المرئي مع خبراء مختصين في مجال الطفولة المبكرة من جامعة (BOWVALLEY)) الكندية، لغايات تصميم ووضع إطار ونهج تدريب المدربين في المشروع.
- تنفيذ جلسات توعوية لـ (٣١٠) مشارك ومشاركة من المجتمعات المحلية على النوع الاجتماعي وتمكين المرأة الاقتصادي، وأهمية الحضانات في كل من محافظة إربد، وشرق عمان.
- تدريب وتأهيل (١٣) موظفًا من المجلس على النوع الاجتماعي وتمكين المرأة الإقتصادي بالتعاون مع جمعية الخدمة الجامعية العالمية في كندا (WUSC).

خامساً:

مجال التطوير التشريعي

عمل المجلس في المجال التشريعي خلال العام ٢٠٢٠ على متابعة تنفيذ القوانين الخاصة بالأسرة ومن ذلك؛ قانون الحماية من العنف الأسري رقم ١٥ للعام ٢٠١٧، بالإضافة الى متابعة منظومة العدالة الإصلاحية للأحداث، وضمان تطبيقها بالشكل الأمثل وذلك من خلال التدريب على الدليل المتخصص لعدالة الأحداث، والذي تم اطلاقة مؤخرًا ليكون مرجعًا وطنيًا لكافة العاملين في قضايا الأحداث.

كما عمل المجلس على متابعة كسب التأييد لإقرار مسودة قانون الطفل من خلال إعداد دراسة حول الأثر المالي المترتب على إقرار قانون الطفل ومسودة التعديلات لقانون الأحداث رقم ٣٢ لسنه ٢٠١٤ لتكون بمثابة ورقة تفصيلية للإلتزامات التي ستترتب على الوزارات المعنية، والموازنة الواجب تخصصيها من قبل الحكومة.

وفي إطار المتابعة على المنظومة الدوليه لحقوق الأطفال ومواءمتها مع التشريعات الوطنية ؛ عمل المجلس على كسب التأييد حول إقرار البروتوكول الاختياري الثالث الملحق باتفاقية حقوق الطفل حول تقديم البلاغات الفردية لشكاوى الأطفال، وتم رفع التوصيات لوزارة الخارجية لغايات متابعتها كما يلزم .

كما عقد المجلس ورشة عمل تدريبية متخصصة حول التسوية ومهارات التعامل حسب قانون الحماية من العنف الأسري بحيث استهدفت إدارة حماية الأسرة، وإدارة شرطة الأحداث، ووزاة التنمية الاجتماعية، ومركز العدل للمساعدة القانونية بما مجموعه (٢٠٩ مشارك ومشاركة)، كما تم إعداد دليل خاص يتعلق بالجوانب الاجتماعية والنفسية حول الحالات والخدمات المقدمة لهم بالدعم للحالة وطريقة تقديمها والإحتياجات للضحية.

واستكمالًا لعمل المجلس على قضايا الأحداث ؛فقد تم إعداد دليل اجرائي لعدالة الأحداث، وإطلاقه ليكون مرجعًا للعاملين ومراعيًا لمشروع قانون الأحداث حال نفاذه. وتم استهداف إدارة الأحداث ضمن ورشة تدريبية متخصصة، وكذلك قضاة الأحداث/مجلس القضائي ضمن ورشة تدريبية متخصصة، ومراقبي السلوك/وزارة التنمية الاجتماعية ضمن ورشة تدريبية متخصصة، وبما مجموعه (٦٠).

وفيما يتعلق بالتقرير السادس لحقوق الطفل فقد تم: استكمال تدقيق وتنفيذ توصيات التقرير الرابع والخامس لحقوق الطفل. كما وتم عقد سلسلة اجتماعات وورشة عمل متخصصة لإعداد دليل متخصص عن البروتوكول الثالث لحقوق الطفل المعني بتقديم البلاغات؛ حيث تم ارسال مذكرة لوزارة الخارجية ومتابعة مديرية حقوق الانسان بالوزارة بخصوصها للحاجة الوطنية للمصادقة على البروتوكول الثالث لحقوق الطفل. وفي هذا الاطار ايضًا قام المجلس باستكمال المتابعة مع ديوان التشريع والرأي على قانون حقوق الطفل، والمشاركة بإعداد الدراسات اللازمة حول الأثر المالي لمشروع قانون الطفل عام ٢٠٢٠.

ومن أبرز انجازات المجلس في هذا المجال ايضًا تقنية الربط التلفزيوني المغلق لسماع إفادات الضحايا والشهود من الأطفال والأحداث ويتم من خلال تقنية الربط التلفزيوني سماع شهادة الطفل ضحية الجريمة أو الشاهد عليها الذي يجب حمايته بهدف الحدّ من الصدمة النفسية وضمان أدائه للشهادة في بيئة آمنة ومريحة، وذلك من خلال وجوده في غرفة تابعة للمحكمة تمكنه من الإدلاء بشهادته بمعزل عن الجاني، وبنفس الوقت تّمكن هذه التقنيه الجاني ووكيل دفاعه من الاستماع إلى شهادة الطفل، ومناقشته بها.
ومن أبرز انجازات المجلس في ذلك:

- تجهيز إدارة حماية الأسرة/ قسم شمال عمان بجهاز ربط التلفزيون، وربطه مع محكمة الجنايات ودائرة مدعي عام عمان.
- الربط بين إدارات مديرية الأمن العام المعنية (حماية الأسرة) وكل من النيابة العامة والمحاكم المختصة.
- إعداد المسودة الأولى لدليل استخدام التقنية الحديثة في اجراءات المحاكمة والملاحقة.
- رصد وتقييم للاحتياجات الوطنية للشركاء ليتم متابعتها بالأعوام القادمة حال التمكن من ذلك مثل الحاجة للبنية التحتتية وتطوير القدرات للعاملين على استخدام التقنية الحديثة والعمل على دراسة نقاط قانونية تتعلق بالخدمة للضحية.

سادساً:

مجال البحث والدراسات

ضمن مشروع مراجعة وفيات الاطفال؛ فقد قام المجلس بتشكيل لجان متخصصة لفريق مراجعة وفيات الأطفال على النحو الاتي :

- الفريق المحلي للعاصمة لمراجعة وفيات الأطفال والتي تتكون من كل من (الطب الشرعي ، البحث الجنائي، وزارة الصحة ، إدارة حماية الأسرة، الدفاع المدني ، إدارة السير، وزارة الداخلية) .

- الفريق الوطني لمراجعة وفيات الأطفال والذي يتكون من كل من (الطب الشرعي ، البحث الجنائي، وزارة الصحة ، إدارة حماية الأسرة، الدفاع المدني ، إدارة السير، وزارة الداخلية، دائرة الأحوال المدنية، وزارة التربية والتعليم ، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، جمعية المستشفيات الخاصة ، جمعية أطباء الأطفال الأردنية، وزارة الإدارة المحلية، مؤسسة المواصفات والمقاييس، المجلس التمريضي الأردني) .

ايضاً ضمن هذا المجال تم مراجعة البروتوكول الوطني لفريق مراجعة وفيات الأطفال، والمصادقة على كل من مهام أعضاء الفرق ، والمشاركة في إعداد إجراءات العمل الداخلية لعدد من الجهات المعنية في الفرق لمراجعة وفيات الأطفال منها (الطب الشرعي، الدفاع المدني، إدارة السير) ، كما تم العمل على مراجعة حالات لوفيات الأطفال متوفرة لدى الإدعاء العام والطب الشرعي وإدارة السير للحصول على بيانات بهدف تنفيذ المرحلة التجريبية للنماذج المعتمدة لعملية مراجعة وفيات الأطفال.

هذا وتم العمل مع لجنة قانونية متخصصه لإعداد مسودة النظام التشريعي الأردني لمراجعة وفيات الأطفال يعطي الصلاحيات، ويوضح المهام للفرق المحلية والفرق الوطنية. وقد وتم اعداد حقيبة تدريبية لتدريب الفرق المحلية والوطنية على آليات المراجعة، وكتابة التقارير سيتم تنفيذها في العام ٢٠٢١. كما استكمل المجلس عمله على الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال من خلال متابعة الملاحظات التي وردت من رئاسة الوزراء على الإطار، وعلى دليل الإجراءات وذلك من خلال تشكيل لجنة ومناقشة الملاحظات معها، ويأتي الإطار والدليل للتأكيد على مدى التزام الأردن بحماية الأطفال العاملين. كما يعتبر وثيقة وطنية مرجعية تحدد طرق التعامل مع حالات عمل الأطفال والأطفال في أوضاع الشوارع، كما توضح المسئوليات والأدوار لمختلف القطاعات مقدمة الخدمات وذلك لتقديم هذه الخدمات كل حسب دوره واختصاصه لهؤلاء الأطفال وعائلاتهم، وإعادة دمجهم في الأطر التعليمية باعتباره الوضع الطبيعي الذي من المفترض تواجدهم ضمنه.

وللمتابعة على الخطة الوطنية للحدّ من زواج من هم دون سن ١٨ عام قام المجلس خلال العام ٢٠٢٠ وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بما يلي:

- رصد الجهات ذات الصلة في تنفيذ الخطة الوطنية لزواج من هم دون ١٨ عام وتشكيل مجموعه من ضباط ارتباط عن كل جهة

- تزويد الجهات بالخطة الخاصة بها، وذلك لغايات مراجعتها وتحديد التطورات التي جرت خلال الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠ ، ومن ثم إعادة جدولة الفترة الزمنية لتكون ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤، وليتم ربطها بالخطة الإستراتيجية، و الخطة السنوية للجهات ذات العلاقة. كما وتم لاحقًا إعداد نموذج خاص بالمتابعة باسم" بطاقة الإنجاز الفردي للجهة المعنية بالتنفيذ".

- تنفيذ برنامجين تدريبيين لبناء وتعزيز قدرات ضباط ارتباط الخطة الوطنية لزواج من هم دون ١٨ عام، تمحورت التدريبات حول "المتابعة والتقييم والإدارة الموجهه بالنتائج" و" إعداد وكتابة التقارير".

سابعاً:

مجال الاتصال والمتابعة

شارك أكثر من مليون يافع ويافعة المجلس ومنظمة اليونسف في نشر حملة "الوباء المتسلسل في زمن الجائحة" لمحاربة التنمر الإلكتروني، والتي شهدت تفاعلاً إعلاميًا وتربويًا وشعبيًا على نطاق واسع عبر منصات التواصل الإجتماعي ومنها إنستغرام، فيس بوك، والتيك توك، والتي جاءت إستكمالاً لسلسلة الحملات الإعلامية التي نفذها المجلس بالتعاون مع منظمة اليونيسف منذ العام ٢٠١٧ تنفيذًا لأنشطة خطة العمل الوطنية للحدّ من العنف ضد الأطفال.

وضمن عمل المجلس ايضًا على حملات تغير السلوك والنمط المجتمعي للحدّ من العنف قامت اللجنة الفنية المشكلة من المؤسسات ذات العلاقة بحماية الأسرة والطفل بمراجعة مجموعة البرامج الإعلامية، والتعليمية، والترفيهية للأطفال حول التطوع، وحول معالجة ظاهرة التنمر في المدارس والحي، والمتمثلة بإنتاج سلسلة حلقات تلفزيونية.

كما تم إطلاق حملة اعلامية بعنوان (أسرتي أماني) للحدّ من العنف الأسري والتي اشتملت على رسائل إعلامية موجهة للآباء والأطفال للحدّ من العنف.

وخلال العام ٢٠٢٠ قام المجلس بإعداد الدليل الاسترشادي لحماية الأسرة بالتعاون مع اليونيسف والذي يأتي تنفيذًا لأنشطة الخطة الوطنية متعددة القطاعات والتي تم اطلاقها خلال العام ٢٠١٨ بحضور وزراء التربية والتعليم، والتنمية الاجتماعية، والصحة، والاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ومديرية الامن العام والتي جاءت بهدف الحدّ من العنف ضد الاطفال في المجتمع الأردني، وتأتي أهمية الدليل على الرغم من وجود أدلة ومناهج تم إعدادها من قبل مؤسسات أخرى كونه يتناول الأسرة بشمولية ويجمع كافة ما تم إعداده في هذا المجال.

كما تم تطوير وتحديث الموقع الالكتروني "اطفال الأردن" والذي جاء بناءً على الموقع الذي طورته اليونيسف في العام ٢٠١٧ ، والذي يحتوي على معلومات وإحصائيات عن بعض برامج الحماية للطفل في الأردن. حيث تم إستكمال العمل بتطوير الموقع ليصبح شامل أكثر ويصبح يضم كافة المشاريع والمبادرات والأنشطة والحملات المعنية بالطفل وبحمايته، وليكون أكثر وضوح وسهولة للوصول الى المعلومات والموضوعات الذي يتم البحث عنها.

كما قام المجلس بتطوير نظام المتابعة، والذي تاتي أهميته في متابعة العمل على مشاريع المجلس وبالذات الممولة، وايجاد نسب الإنجاز، وإبراز التحديات التي تواجه المجلس في تنفيذ مشاريعه.

ثامناً:

مجال التطوير المؤسسي

- تابع المجلس تحديث إستراتيجيته الخاصة به، والمتضمنة أهم القضايا التي سيعمل عليها المجلس خلال الثلاث أعوام المقبلة، بالإضافة الى هيكلة مديريات المجلس.

- قامت حضانة المجلس بالعديد من الأنشطة التفاعلية للأطفال، والتي التزمت بمعايير السلامة والبروتوكول الصحي المعتمد.

توجهاتنا المستقبلية

- برنامج محوسب لمعايير وأنشطة الاطفال من الميلاد لخمس سنوات.
- قائمة مؤشرات الطفولة المبكرة في الأردن معتمده من الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة.
- تقرير حالة الطفولة المبكرة في الأردن.
- منهاج معتمد لتدريب وتأهيل الفتيات لمزاولة مهنة حاضنة / مربية أطفال لدى مؤسسة التدريب المهني.
- المسودات النهائية لإجراءات العمل الداخلية بكل من وزارة الصحة، ووزارة الداخلية، ووزارة التربية والتعليم للتعامل مع حالات العنف.
- تقارير قياس مدى تطبيق معايير الاعتماد وضبط الجودة لخمسة دور ايواء (حماية، أحداث ، كبار سن، تسول، أيتام).
- خطة نهائية لحزمة خدمات حالات العنف معتمدة من قبل رئاسة الورزاء.
- إطار وطني للحدّ من عمل الأطفال، ودليل اجراءات التعامل مع حالات عمل الأطفال مقرين من رئاسة الوزراء.
- دراسة تقييمية لدور رعاية كبار السن.
- ورش لحشد الدعم لإقرار مسودة قانون حقوق الطفل تستهدف النواب والأعيان وديوان التشريع والرأي والإعلام.
- الربط بين إدارات مديرية الامن العام المعنية (شرطة الاحداث)وكل من النيابة العامة والمحاكم المختصة.

مواردنا المالية

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية.
برنامج الخليج العربي للتنمية (الأجفند).
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)
صندوق الأمم المتحدة للسكان.
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.
الحكومة الكندية من خلال جمعية الخدمة الجامعية العالمية في كندا (WUSC).

المجلس الوطني لشؤون الأسرة National Council for Family Affairs

NCFA Jordan

NCFAJORDAN

ncfa.jordan

www.ncfa.org.jo